# أثيوبيا : الحرب ضد ارتيريا أهم من مكافحة الجوع، مصطفى نور الدين

اليوم السابع، العدد ٣٧، ٢١ يناير ١٩٨٥، باريس، ص ص ٢٧ - ٢٩

*الجمعة 29 كانون الثاني (يناير) 2016*, بقلم *مصطفى نور الدين عطية*

# اثيوبيا

# الحرب ضد اريتريا أهم من مكافحة الجوع

**سلطت عملية تهريب «الفالاشا» (يهود اثيوبيا)، التي تمت من اديس ابابا والسودان، الانظار على وضع المجاعة في اثيوبيا، خاصة ان هذه المجاعة هي السبب المعلن كتبرير مباشر لعملية التهريب المشار اليها. يتناول الملف التالي هذه المشكلة مذكراً بقضية تجري محاولات لطمسها وعدم التعرض لها: المشكلة الاريترية**

**بقلم: مصطفى نور الدين عطيه**

رافق سقوط الامبراطور هيلاسيلاسي منذ عقد من الزمن، مجاعة فتكت بمئات الآلاف من الاثيوبيين. ومن المفارقات ان يأتي الاحتفال بالذكرى العاشرة للثورة التي اطاحت به مصحوباً، ليس فقط بسقوط اجساد الشعب نفسه في الصراعات الداخلية والاقليمية، وانما ايضاً

مصحوباً بمجاعة تهدد ما يزيد عن ستة ملايين من البشر.

وتتصارع صحف الغرب لانقاذ ما يمكن انقاذه، وتتحدث عن السقوط الوشيك للنظام الاثيوبي، تحت تأثير الاطروحة الشهيرة بان «التاريخ يعيد نفسه». ولكن الفارق ان هيلاسيلاسي كان قد اسس اسطورة انحداره عن بلقيس ملكة سبأ وسليمان ملك اورشاليم، بينما النظام الحاكم اطلق على نفسه شعاراً اخر وهو الاشتراكية... ولأن اسطورة وراثة هيلاسيلاسي لعرش بلقيس موضوع يخص التاريخ ونوادره، فإن شعار الاشتراكية اصبح يطلقه كل من اراد ان يجد لنفسه حليفاً في «المعسكر الاشتراكي» وان يعبىء المنتجين المباشرين خلفه تحت تأثير هذا الشعار وبالتالي الاستناد الى شرعية واسعة حتى لو كان يدير سياسة لغير صالحها. وحتى لا نسبق الأحداث فإنه من الضروري ان نحذر من نفي هذه الصفة او اثباتها قبل استقراء السياسة الفعلية للنظام الاثيوبي واثرها المباشر على جماهير الشعب الاثيوبي.

بلغ الانتاج العالمي من الحبوب الغذائية هذا العام ٥٠٩ مليون طن، فالحبوب مكدسة في صوامع ومخازن البلاد المنتجة والمصدرة للسوق العالمي. وبرغم النداء الذي لم يتوقف من البلاد التي تعاني من الجفاف والمجاعة لم يلتفت الغرب لهذا الوضع الا ابتداء من شهر (تشرين الأول) اكتوبر. ومنذاك ارتفعت صيحات تلبي نداء الجوعى. فقررت الحكومة البريطانية ارسال ٦ الاف طن (سوف يتم التهامها في ثلاثة ايام فقط في اثيوبيا) ذلك برغم ان انتاج بريطانيا من المواد الغذائية يعد هذا العام افضل محصول تحققه منذ عقد من الزمن. اما اللجنة الأوروبية فسوف تتبرع بنحو ٣٥ الف طن، برغم ان الفائض لديها ٣,٧ مليون طن هذا العام. والولايات المتحدة وعدت بارسال ٨٠ الف طن في حين ان انتاجها من الحبوب هذا العام وصل الى ٧٠ مليون طن!! ويقدر ان تسعف المساعدات الدولية ٦ مليون

اثيوبي تهددهم المجاعة وذلك لمدة شهرين فقط، في حين انه يجب مساعدتهم حتى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٥ حسب تقرير خبراء برنامج المعونة الغذائية الدولي الذين صرحوا بان الدول المانحة لم تعط اي وعود باستمرار العطاء تتجاوز اخر هذا العام فقط.

وتقدر الحكومة الاثيوبية ان ربع السكان (٣٢ مليوناً) يعاني من الجفاف وان اكثر من مليوني فلاح تركوا ارضهم. والخطورة في ان هؤلاء لا يعيشون بالقرب من معسكرات الاغاثة بل يجب ان يصلوا اليها بعد عدة ايام من السير على الأقدام. وهذه المعسكرات بدورها لا تتلقى المعونات بسهولة نظراً لصعوبة المواصلات بالطرق وضرورة ان يتم نقلها بالطائرات الخفيفة التي لا تتوفر باثيوبيا ايضاً!.

يموت الآلاف في سعيهم الى الوصول الى مراكز الغوث ويموت الآلاف ايضاً في هذه المراكز في انتظار وصول هذا الغوث. ولا يخفى ان المساعدات الدولية تزيد تشاؤمهم، فالجميع يقول «بانه اصبح متأخراً الآن عمل شيء فعلي» فالغرب يتوجس في تقديرات حكومة اثيوبيا والاتحاد السوفياتي يوفر وسائل النقل فقط بجانب مليون دولار مساعدة اعطاها لاثيوبيا في شهر اكتوبر!. ويبدو ان الحكومة الاثيوبية تريد ان تخفي حجم الكارثة فهي تقدر عدد سكان اثيوبيا بنحو ٣٢ مليوناً، في حين ان الأمم المتحدة تقدرهم بنحو ٤٠ مليوناً. (اي اننا لا نستطيع ان نعرف كم مليون سوف يموت من الجوع على وجه التحديد... ولكن دون شك سيموت عدة ملايين).

ولقد صرح شارل اليوت المدير السابق لهيئة الغوث المسيحي البريطانية بأن كلا من الولايات المتحدة وبريطانيا حاولتا ايقاف المساعدات الدولية من كندا (١٦,٧ مليون دولار) ومن غيرها لكي تسقط الحكومة الحالية في اثيوبيا.

ماذا يحدث في اثيوبيا اذن؟ فمنذ عقد تحدث تغيرات من الداخل

ويناظرها تغيرات من مواقف بلاد ودول العالم منها.

واحدة من افقر بلدان العالم (١١٤ دولار نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي)، الأمل بالنسبة الى حياة الفرد في المتوسط ٤٠ سنة (في حين تتجاوز ٧٠ سنة في الغرب). لا يحصل الفرد فيها الا على ٨٥ بالمئة من الحد الأدنى من احتياجاته الغذائية الضرورية التي تحددها منظمة التغذية والزراعة، ٦ بالمئة فقط من السكان تصلهم المياه الصالحة للشرب، ويوجد طبيب واحد لكل ٥٨٥٠٠ شخصاً. تتجاوز نفقاتها العسكرية في ١٩٨١ مبلغ ٣٧٨ مليون دولار اي اكثر من حصيلة صادراتها.

والبطالة ظاهرة تنمو بشكل كبير ايضاً، خاصة من المدن فيقدر عدد المتعطلين بالمدن وحدها بنحو نصف مليون شخص. وثلثا هؤلاء المتعطلين يقع سنهم ما بين الخامسة عشر والثلاثين من العمر. ويبدو ان هناك تهرباً من التسجيل كمتعطلين خشية ان تقوم الحكومة بنقل المسجلين الى مناطق التسكين والتعمير البعيدة عن موقع السكن الأساسي لهؤلاء الذين يظلون يبحثون عن عمل دون جدوى، في ظل الأزمة الاقتصادية التي تضرب في عظام المجتمع الاثيوبي من جراء العوامل الطبيعية والجفاف، ولكن قبل كل شيء من تأثير الحرب التي تبتلع ما بين ٥٠٠ الف دولار ومليون دولار يومياً من ميزانية الدولة. او باختصار نحو نصف ميزانية الدولة السنوية!.

واذا كانت البطالة والفقر والهجرة نحو المدن تتزايد كل يوم بحثاً عن الطعام أو عن العمل، فإن هؤلاء الذين تسعفهم قواهم في الوصول الى المدن سوف يلتقون بارتفاع في الاسعار يحول بينهم وبين الطعام. وهذا منطقي في بلد يستورد طعامه من السوق الرأسمالي العالمي ويستورد معه التضخم، ويتحمل عبء ارتفاع اسعار الدولار الذي يسدد به قيمة وارداته. وتزداد معدلات الواردات السنوية من المواد الزراعية والغذائية كنتيجة لتدهور معدلات النمو السنوي للانتاج الزراعي الاثيوبي، فبين ١٩٧٩ و١٩٨٢، انحدرت هذه المعدلات من

٤,٧ بالمئة الى ٣ بالمئة. ولهذا التقهقر الزراعي اثر كبير في عديد من العوامل الاخرى التي تتأثر به مباشرة في الاقتصاد المحلي. فمن ناحية يعمل ٨٥ بالمئة من السكان في سن العمل بالزراعة، ويوفر هذا

القطاع ٤٦ بالمئة من قيمة الداخل المحلي، و٩٠ بالمئة من حصيلة الدولة من العملات الأجنبية.

وطبقاً لهذه العلاقات المتداخلة تأثرت معدلات النمو السنوي في الدخل المحلي، فانخفضت من ٥,٦ بالمئة الى ٤ بالمئة بين ١٩٨٠ و١٩٨٣. ومن ناحية اخرى ارتفع العجز في الميزان التجاري الى ٤٠٠ مليون دولار وذلك يعود ايضاً الى الارتفاع العالمي في اسعار المواد الغذائية التي تستوردها اثيوبيا، وكذلك الى الانخفاض الذي طرأ على اسعار البن الذي يشكل اهم صادرات اثيوبيا الى السوق الرأسمالي العالمي (٦١ بالمئة من قيمة الصادرات).

ولم يستفد المجتمع الاثيوبي من ثروته الطبيعية حتى الآن كما ينبغي، فعلى سبيل المثال، نحو ٦٩ بالمئة من المساحة الاجمالية لاثيوبيا ارض صالحة للزراعة، وحتى الآن لا يزرع منها الا ١٤ بالمئة فقط، اي ان هناك ٧٠ مليون هكتار دون زراعة وبجانب هذا فالانتاجية تعاني من انخفاض سنوي ملموس، وكذلك يتهدد الأرض المزروعة بالفعل زحف الصحراء عليها. واذا كانت الدولة الاثيوبية قد اتخذت اجراءات «اصلاح زراعي» في ٤ اذار (مارس) ١٩٧٥، فإن هذا «الاصلاح» لم يعد على المجتمع الاثيوبي بكل ما كان يهدف اليه. فمن ايجابياته تأميم الأرض الزراعية، فالأرض لم تعد موضوع ملكية خاصة، وانما للفلاح واسرته فيها حق الاستعمال فقط، وليس من حقه استزراعها بالاعتماد على العمل الأجير، بل يكون ذلك بقوة عمله وافراد اسرته. وفي ظل هذا النظام العقاري تخلص المنتج المباشر من المالك كسيد صاحب ارض، ومن المزارع كوسيط بين المالك والمنتج المباشر. ووضعت الدولة نظام ادارة ذاتية على مستوى القرية لادارة عملية الانتاج الزراعي (متوسط حجم القرية ٢٥٠ اسرة تستحوذ او تستغل نحو ٨٠٠ هكتار).

ويواجه هذا النظام صعوبات عدة لها تأثير مباشر على الاقتصاد

الاثيوبي ككل، ولها دور اساسي ايضاً في مشكلة المجاعة. ومن بين هذه الصعوبات التخريب الذي يلجأ اليه باستمرار كبار ملاك الأراضي الذين اممت الدولة ارضهم. وكذلك عدم التنسيق في تعبئة المنتجات الزراعية من الريف نحو الاسواق الحضرية، لوجود شبكة الامداد اساساً في ايدي كبار الملاك السابقين، يضاف الى ذلك ان موجة الجفاف الجديدة التي بدأت منذ ثلاث سنوات، جعلت من الفلاح مستهلكاً اساسياً لانتاجه، وبالتالي انخفاض الكميات الموجهة الى المناطق الحضرية.

وفي حزيران (يونيو) ١٩٧٩ شرع النظام الاثيوبي في تطبيق فكرة التعاونيات الزراعية. فتمد الدولة هذه التعاونيات، بالقروض بشروط ميسرة وبالمدخلات الزراعية (بذور، اسمدة الى اخره)، وتوفر الآلات الزراعية التي يمكن لهذه التعاونيات تأجيرها. وصاحب هذه التعاونيات اعداد وتأهيل لعدة الاف من الكواد لادارتها. وبلغ عدد هذه التعاونيات في صيف ١٩٨٤ نحو ١٢٧٥ تعاونية تجمع ٨٠ الف فلاح. ولكن ما يجب الاشارة اليه ان هذه التعاونيات لم تمثل حتى الآن حزب للفلاحين. فالحقول التي تزرع في اثيوبيا تصل مساحتها نحو ٦ مليون هكتار، لا تمثل مساحة التعاونيات فيها الا ٢٦٤٣٠ هكتار.

ويجب الاشارة الى ان اوج فترة التعاونيات كانت بين ١٩٧٥ و١٩٧٩، حين شارك اكثر من ٥٠ الف طالب ومعلم في العمل فيها مع الفلاحين، الا ان الدولة بدأت تنظر بعين الرهبة من نجاح التجربة؛

وعلى مستوى الانشطة الانتاجية الاخرى، اتبعت الدولة سياسة مماثلة لتلك التي اتبعتها في النشاط الزراعي، ففي شباط (فبراير) ١٩٧٥، اممت الدولة ٧٢ شركة صناعية كبرى كانت بحوزة رأس المال المحلي والأجنبي، وبجانب هذا امتلكت الدولة نسبة او حصة

كبيرة من اسهم ٢٩ شركة خاصة اخرى. وبشكل عام بلغ عدد الشركات التي اممتها الدولة في السنوات الأولى للانقلاب العسكري نحو ٢٥٠ شركة صناعية، وتجارية، ومالية... الى اخره.

وما يجب الاشارة اليه هو ان الصناعة ليس لها دور اساسي في الاقتصاد الاثيوبي حتى الآن، فهي تسهم بنحو ١٠ بالمئة فقط من الناتج المحلي الاجمالي، ويعمل بها ٥ بالمئة فقط من القوة العاملة. وتسيطر الدولة على القطاع العام الذي يسهم بنحو ٩٠ بالمئة من الانتاج الصناعي الاثيوبي.

وتهدف الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية (١٩٨٤ - ١٩٩٣) الى تحقيق برنامج اقتصادي وتصنيعي شديد الطموح، بحيث يرتفع اسهام هذا القطاع الصناعي في الناتج القومي الأجمالي الى ٢٤ بالمئة مقابل ١٦,٦ بالمئة في الوقت الراهن، وبالتالي ينخفض اسهام قطاع الزراعة في هذا الناتج من نصفه الى خمسيه (٢/٥) فقط. وتأمل الدولة مع نهاية هذه الخطة ان يتم جذب نصف الفلاحين الاثيوبيين الى المشاركة في التعاونيات الزراعية.

وبرغم ان معظم المشروعات الاقتصادية كان يتم منذ الانقلاب وحتى ١٩٨٣ بالتعاون مع بلاد المعسكر الاشتراكي،فإنه اصبح

## عقد من الزمن

١٩٧٣: عمت المجاعة اثيوبيا من جراء الجفاف وانعدام العدالة الاجتماعية في توزيع الدخول. وكانت المناطق الاكثر اصابة: ولو وتيجري اوغادين.

ـ ١٩٧٤: (في ١٥ شباط/ فبراير) انفجرت بأديس ابابا حركة اضراب عام لسائقي السيارات الاجرة،

نظراً لارتفاع اسعار المواد الأولية الغذائية والحاجات الأساسية. ولحق بهم الطلبة، ثم وحدات من الجيش والبحرية خاصة تلك التي كانت على ساحات التصادم المباشر مع حركات التحرير الاريترية.

- (١٢ ايلول/ سبتمبر) يستولي الجيش على السلطة ويخلع الامبراطور هيلاسيلاسي بعد نصف قرن من السلطة المطلقة.

- ١٩٧٧: تدخل اثيوبيا في صراع عسكري مع القوات التي واجهتها بقيادة جبهة تحرير الصومال الغربية (بمساندة القوات الصومالية) لاستعادة اوغادين. وفي الوقت ذاته شنت قوات الثورة الاريترية هجوماً شاملاً استولت فيه على معظم مدن اريتريا وحاصرت اسمرا (العاصمة).

- ١٩٧٨: قامت اثيوبيا بهجوم مضاد ضد القوات الصومالية واستطاعت استعادة سيطرتها على المنطقة وان كان ذلك دفع نحو مليون من البشر الى اللجوء الى الصومال.

- ١٩٧٨ - ١٩٧٩: تم الهجوم ايضاً على القوات الاريترية واستعاد الجيش الاثيوبي معظم المدن (بينما ظل ثلث مساحة اريتريا تحت قبضة الجبهة). وادى ذلك ايضاً الى حركة من اللاجئين بلغت ما يزيد عن النصف مليون نحو السودان.

- ١٩٨١: اشتعال الصراع بين جبهة تحرير اريتريا والجبهة الشعبية لتحرير اريتريا.

- ١٩٨٢: قامت اثيوبيا بعمليات عسكرية واسعة صاحبها حرب ودعاية نفسية في اريتريا وذلك لكي تسيطر تماماً على كل اريتريا. وعرفت هذه العمليات بالنجم الأحمر.

- ١٩٨٤: بداية مجاعة معممة تهدد ملايين من البشر.

(١٠ ايلول – سبتمبر) تأسيس حزب العمال الاثيوبي تحت القيادة العسكرية الحاكمة نفسها.

مؤكداً منذ هذا التاريخ حدوث توجه واضح نحو رأس المال الأجنبي للحضور والمساهمة في الانشطة المختلفة (برغم شعار الاشتراكية الذي ترفعه الدولة الاثيوبية). فتكاليف الخطة العشرية، على سبيل المثال، تصل الى ٣٠ مليار دولار، سوف يتم توفير ٧٠ بالمئة منها من تحويلات خارجية وذلك للوصول الى معدل نمو سنوي ٦,٥ بالمئة!

هذا التناقض في سياسة الدولة بين الانفتاح الاقتصادي و«التخطيط المركزي» واستمرار سيطرة الدولة على قطاعات معينة (استخراج المعادن الثمينة، والامدادات بالطاقة الكهربية والمياه والاتصالات والبنوك والنقل وتجارة الجملة الداخلية والتأمينات). نقول هذا التناقض تعكسه طبيعة الدولة او طبيعة التحالفات الطبقية في السلطة الاثيوبية.

فبين ١٩٨١ و١٩٨٢ كان تشكيل اللجنة التحضرية لحزب العمال الاثيوبي عاكساً لطبيعة النظام الاجتماعي – الاقتصادي والسياسي لاثيوبيا. فلم يكن العنصر الفلاحي يشكل الا ١,٢ بالمئة في السنة الأولى ارتفع الى ٣,٣ بالمئة من اعضاء اللجنة في السنة الثانية. اما العمال فمثلوا ٢,٩ بالمئة ثم ٢١,٧ بالمئة وشكلت العناصر المدنية الاخرى والعسكرية ٩٥ بالمئة ثم ٧٥ بالمئة بين السنتين المذكورتين. اي ان التكوين في السلطة السياسية لم يكن يعكس مصالح المنتجين المباشرين من العمال والفلاحين الذين يشكلون اغلبية السكان، بل على النقيض مثل مصالح «الدولة العسكرية» ومصالح بعض الفئات الاجتماعية التي تتناقض مصالحها مع مصالح غالبية الشعب

الاثيوبي. وبعد عشر سنوات من القضاء على حكم الامبراطور هيلاسيلاسي، اعلنت اللجنة التحضرية اخيراً في ايلول (سبتمبر) الماضي تشكيل حزب العمال الاثيوبي - وهو اول حزب شرعي في تاريخ اثيوبيا. وكان الغرب والشرق كلاهما ينتظر اعلان قيام هذا الحزب، اذ تصور البعض انه سيعين نهاية الحكم العسكري، واعطاء السلطة للقوى السياسية المدنية. وكذلك سيكشف عن التوجهات السياسية المقبلة لاثيوبيا سواء على المستوى الداخلي او الخارجي. ولعل اول ما يلفت النظر في الاحتفالات التي تبعت تأسيس الحزب بيومين في الذكرى العاشرة للثورة هو التبذير الذي تقدره اكثر المراجع تواضعاً بنحو ٢٠٠ مليون دولار، في الوقت الذي يموت المئات جوعاً كل يوم. وان كان ذلك يعكس حالة الرشادة او العقلانية ويصل الى حد السفه، فله ايضاً معنى سياسي يتمثل في عدم تمثيل الدولة لمصالح المنتجين المباشرين الذين يسقطون هنا وهناك تحت وطأت العمل والجوع.

فاللجنة المركزية لحزب العمال الاثيوبي تتكون من ٧٠ بالمئة من رجال الجيش و٣٠ بالمئة من المدنيين (تتكون اللجنة من ١٣٤ عضواً اساسياً و٦٤ عضواً مراقباً) وان واحداً من كل خمسة اعضاء في اللجنة المركزية يصنف كـ«تكنوقراط» بينما يوجد بين كل عشرة في اللجنة واحد فقط «ماركسي» شارك في انقلاب ١٩٧٤ ضد هيلاسيلاسي. وبشكل اجمالي لا يبلغ عدد الذين يعدون بالفعل ماركسيين في اللجنة المركزية الا ما بين ١٣ و١٥ عضواً (بينما ظل السبعة عسكريين الذين ترأسوا اللجنة التحضرية وترأسوا «الدرق») على رأس الحزب. وانعكس هذا التشكيل ايضاً على تكوين الاعضاء البالغ عددهم ١٨٠٠ الذين شاركوا في اجتماع الحزب كممثلين للطبقات والمصالح المختلفة. فنسبة الفلاحين في هؤلاء لم تكن الا ١٢ بالمئة فقط والعمال ١٩ بالمئة وباقي الممثلين من العسكريين ورجال الحكومة!.

وبقول اخر فإن حزب العمال الاثيوبي عبارة عن مجموعة من ٤٢ بالمئة من الممثلين او النواب تلقوا تعليماً جامعياً و٤٦ بالمئة تعليماً ثانوياً والباقي باستثناء ٢ بالمئة تلقوا تعليماً ابتدائياً!! وطبقاً لهذا التشكيل تجمع الآراء على انه لن يحدث تغيير جوهري في سياسة اثيوبيا، اللهم الا التوجه الواضح في استدعاء رأس المال الأجنبي للمشاركة في المشاريع الاقتصادية. ومن ناحية اخرى فان ادخال عناصر قومية ومحافظة وتكنوقراطية وابعاد العناصر اليسارية الجذرية (الراديكالية) يعكس هذا التوجه السابق بالنسبة الى السياسة الخارجية المنفتحة اكثر فاكثر على الغرب، وكذلك فإن ذلك يعكس المعالجة التي سوف تتم بها السياسات المحلية. فيجمع المراقبون بان كلمة «الاشتراكية» بدأت تتوارى من الخطب الرسمية. وان هناك اتجاهاً قومياً اكثر مما هو اشتراكي يقود سياسة الدولة في المرحلة الراهنة. يضاف الى ذلك ان الدولة اتخذت موقفاً صارماً من المعارضة ومن حركات التحرير القومية التي تناضل ضد اثيوبيا. فرئيس الدولة (ورئيس الحزب في الوقت ذاته) مانغيستو هيلا ماريام، اعلن في احتفالات الثورة، بانه لا تنازل حيال جبهات التحرير القومية التي تتصادم مع الحكومة، وان كان قد اشار الى ان الدستور الجديد الذي يتم مناقشته الآن سوف يعالج مسألة القوميات بالتفصيل!.

فما هي الصراعات التي تواجهها اثيوبيا غير المجاعة؟

لمشاكل اثيوبيا مع جيرانها، بعد تاريخي معقد، خاصة ان الحدود بين البلدان في القارة الافريقية ليست الا ظاهرة حديثة نسبياً. فحركة

السكان بين منطقة واخرى كانت من الأمور المألوفة نظراً للظروف المناخية المتغيرة، خاصة في المناطق التي لا يوجد فيها انهار للاستقرار حولها. ومن ناحية اخرى شكل مد وجذر الكيانات السياسية على المناطق المجاورة جغرافياً اختلاطاً وامتزاجاً لغوياً وثقافياً معقداً

ومتداخلا، بحيث يصبح فك الارتباط الحضاري بين تلك المناطق والكيانات مشكلة تاريخية وانتروبولوجية تستلزم معاودة فحص واسترجاع الاصول التاريخية لكل منطقة وهي امور ما زال البت فيها موضع عراك ثقافي وفعلي.

ويدخل عامل اخر ليزيد في تعقيد هذه المشكلة، هو ما اصطلح على تسميته «جيوبولتيك» وهو عامل جعل تاريخ بعض البلدان غارقاً في بحور الدم والصراع الابدي للسيطرة عليها. ونجد ذلك خاصة في المناطق التي تتحكم في مداخل الممرات المائية او خارجها. واركان شمال شرق افريقيا وخاصة مصر، مثل احد المناطق التي حفل تاريخها بالصراع للسيطرة عليها، فإن اريتريا بموقعها على مخرج البحر الأحمر، مثل نفس هذه الأهمية منذ مطلع التاريخ خاصة موانيها على البحر الأحمر. ويتكلم احد الرحالة في القرن الأول الميلادي في كتاب معنون «رحلة بحرية في بحر اريتريا» عن ميناء عدوليس ذو الأهمية الحيوية الاقتصادية والحضارية في هذا الزمن البعيد. وتعد تلك اول مرة يذكر فيها اسم اريتريا، ثم يظهر هذا الاسم مرة اخرى في القرن السابع عشر على خريطة برتغالية بنفس الحدود التي تطالب بها الآن حركات التحرير الاريترية.

وجدير بالذكر ان هذا الجزء من افريقيا المطل على البحر الأحمر توالت عليه طوال العصور القوات الغازية، فارتبطت بالحضارة الاسلامية، حتى غزاها الاتراك في ١٥٥٧، وتلاهم في احتلال القوات المصرية في عهد الخديوي اسماعيل ثم الايطاليون الذين اقر لهم مؤتمر برلين في ١٨٨٥ حقهم في استعمارها. ووقع الامبراطور مينليك الثاني حاكم اثيوبيا حينذاك معاهدة اوكسيالي (١٨٨٩) ويعترف فيها بحق الايطاليين فيها، وطالبا ان يضم لممتلكاته مقاطعة اوجادين (الصومالية) والتي ما زالت موضع صراع حتى الآن بين البلدين.

ومنذ هذا الاحتلال الايطالي لم يكن بمقدور اثيوبيا الوصول الى البحر الأحمر الا في القرن التاسع عشر عن طريق السكك الحديدية، التي تربط اديس ابابا وجيبوتي. وزرع الاحتلال الايطالي في اريتريا

مزيجاً سكانياً من حيث العقيدة واللغة، وخلق اساس تطور مادي ميز اريتريا عن امتدادها الجغرافي الطبيعي (اثيوبيا)، ومن اريتريا انطلقت في ٣ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٥ القوات الايطالية لاحتلال اثيوبيا (لأول مرة في تاريخها)، وتظل القوات الايطالية بها حتى يتم اجلائها من قبل القوات الفرنسية والانجليزية وقوات المقاومة الاثيوبية.

وتظل القوات الانجليزية باريتريا «كحماية» الى ان تعاد اثيوبيا للاستقلال ويعطى حكمها مرة اخرى للامبراطور هيلاسيلاسي. ويثير الشعب الاريتري القلاقل، فتطرح قضية اريتريا في المحافل الدولية في ١٩٥٠. ويتبلور في الجمعية العامة للأمم المتحدة اقتراح يطالب باستقلال تام لاريتريا تقدم به كل من باكستان وغواتيمالا، واقتراح اخر يطالب باتحاد فيدرالي بين اثيوبيا واريتريا. وصوت عشرة بلدان ضد هذا القرار الأخير (الاتحاد السوفياتي وكوبا وجمهورية الدومينكان وباكستان وسلفادور وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا... الخ). بينما تمارس الولايات المتحدة ضغوطاً قوية على حلافائها واصدقائها فصوتت ٤٦ دولة لصالح الاتحاد الفيدرالي.

وطبق قرار الاتحاد الفيدرالي في ١٩٥٢ وبعد شهور انكشف امر المباحثات السرية التي كانت دائرة بين الامبراطور هيلاسيلاسي والولايات المتحدة، لتبذل الأخيرة نفوذها من اجل الموافقة على هذا القرار، مقابل ان تمنح اثيوبيا صديقتها الولايات المتحدة واحدة من اهم القواعد العسكرية في كاجنيو واسمرا (باريتريا) ولمدة ربع قرن!.

واخذت مقاومة اريتريا صورة واضحة وملموسة في ١٩٦١، ودعم جبهة تحرير اريتريا حينئذ عدد من البلاد العربية وفتح لها مكاتب في القاهرة وعدن وبيروت وبغداد ودمشق والجزائر، وتمت مساندتها معنوياً ومادياً من دول المعسكر الاشتراكي ومن الصين الشعبية. وفي ذلك الوقت قابل تصاعد عمليات المقاومة الاريترية، مزيد من الدعم الاميركي والاسرائيلي لاثيوبيا هيلاسيلاسي.

وفي عام ١٩٦٢ قام الامبراطور بالحاق اريتريا باثيوبيا، واعتبارها المقاطعة الرابعة عشر للامبراطورية. ولم يستشر الشعب الاثيوبي في هذا الشأن واقال الامبراطور الحكومة المستقلة لاريتريا التي كان ينص عليها الدستور. وهنأ الامبراطور هيلاسيلاسي الشعب الاريتري بارادته ورغبته للانضمام الى الشعب الاثيوبي!

ونعيد التذكير بالمغزى الاستراتيجي الذي تمثله اريتريا، والاهتمام الشديد الذي توليه لها القوى الكبرى وحلفاؤها. فمجلة «يونيتد استيت نيوز ورلد ريبورت» تقول بان الولايات المتحدة الاميركية استمرت منذ ١٩٥٣ حتى عشية سقوط هيلاسيلاسي في ١٩٧٤ تعطي اثيوبيا نصف المساعدات العسكرية المخصصة لكل

«اصدقائها» في القارة الافريقية؛ وكذلك كانت تخصها بنحو خمس (١/٥) المساعدات الغذائية والاقتصادية الاميركية المخصصة لافريقيا.

اما العلاقة التي اقامتها اسرائيل مع اثيوبيا، فقد استندت على

تقديم اسرائيل مستشاريها في محاربة الفدائيين، مقابل إن تمنحها اثيوبيا قاعدتين عسكريتين بالقرب من ميناء «اساب» في اقصى جنوب اريتريا، على مقربة من باب المندب، لكي تستطيع اسرائيل مراقبة حركة الملاحة بالبحر الأحمر، وحتى تحول دون تكرار اغراق السفن المتجهة اليها مثلما حدث لشاحنة النفط «كورال سي».

وفي ظل سياسة عالمية تبحث الدول فيها عن حلفاء، اكثر مما تناصر حقوق الشعوب، فإن الامبراطور هيلاسيلاسي يعقد معاهدات حتمية مع السوفيات والصين لايقاف مساندتهما لحركات التحرير الاريترية. وفي ١٩٧١ يتفق الامبراطور مع النميري بان يتبادلا اسداء المصالح بان تمنع اثيوبيا من اراضيها حركة المعارضة السودانية في الجنوب، وان يغلق السودان حدوده امام المساعدات التي يتلقاها ثوار اريتريا عبر السودان. بل والعمل معاً على القضاء على معارضي كل نظام في كلا الطرفين. يتم ذلك في اطار سياسة عامة تدور في المنطقة الافريقية والشرق الأوسط لضرب كل الحركات السياسية ذات الفلسفة الرديكالية.

وفي ذلك الوقت لا تتلقى حركات التحرير الاريترية الا مساعدات تأتيها من اليمن الديمقراطي ومن ليبيا. وبعد الانقلاب العسكري ضد هيلاسيلاسي، تتغير شبكة العلاقات الاستراتيجية في المنطقة مرة اخرى لصالح القوة التي تسيطر على مخارج البحر الأحمر. فيقف الانقلاب العسكري ضد حركة التحرر الاريترية. ويرفع في النصف الثاني من السبعينات «شعار الاشتراكية»، فيساند النظام الدول الاشتراكية واليمن الديمقراطي (في نفس الوقت الذي تتلقى اثيوبيا مساعدات عسكرية من اسرائيل)، وتأخذ الدول العربية الاخرى موقفاً مناصراً لحركة تحرير اريتريا، وان كان البعض يتراجع من وقت لآخر تحت ضغط هذه القوة الكبرى او تلك.

وهكذا تعيش اثيوبيا منذ ربع قرن في صراع من اجل السيطرة على الطريق المائي على الشاطىء الغربي للبحر الأحمر، ولا يدفع ثمن هذا آلاف القتلى من الجنود والمقاتلين فقط، بل يدفع ثمنه مئات الآلاف

القتلى جوعاً او تجويعاً... سواء بمنع وصول المعونة اليهم او بتبديد الثروات التي كان يمكن ان تستخدم للحفاظ على هذه الحيوات الانسانية. ولا يغفر للنظام لا شعاراته «الاشتراكية» التي في جوهر الامر ليست الا شعارات. ولا تحالفاته مع بلدان تنتمي الى المعسكر الاشتراكي لانه في نهاية الأمر لم يؤد لا هذا ولا ذاك الا لاستمرار كارثة انسانية من اجل حفظ توازن القوى العسكرية بين الشرق والغرب يدفع ثمنها اطفال افريقيا بالترحال كلاجئين في الصومال او السودان او جيبوتي... والموت جوعاً في كل مكان يعيشون فيه وكأن قدر الشعوب ان تدفع حياتها ثمناً لاخطاء سياسة حكامها. ومن ناحية اخرى دفعت الاف العناصر المعارضة السياسية التقدمية ثمناً باهظاً لمواجهتها لسيطرة العسكريين على الحكم في مواجهة القوى السياسية المدنية، اما من خلال المواجهات الدامية في ٧٧ - ١٩٧٨ او بالاعتقالات الواسعة لها الى جانب الصراع الداخلي في داخل «الدرق» او اللجنة العسكرية الحاكمة المؤقتة.

وحتى لا يختلط الحابل بالنابل فيما يتعلق بالانجازات وتقييمها والتي قد تغفر في نظر البعض الدماء او كبت الحريات.. نعتقد انه برغم نجاح حملة محو الأمية التي قام بها النظام الاثيوبي على نحو جعله ينال جائزة ميدالية ذهبية لليونسكو عام ١٩٨٠ نظراً لمحو امية ما يزيد عن ستة ملايين اثيوبي. فإننا نستطيع ان نجد الجانب السلبي في هذه الحملة الناجحة متمثلاً في محو شخصية الثقافات الإخرى. ذلك ان محو امية «خمس قوميات» - خلال الكتابة الامهرية وحدها من ولوكا - هدفها توحيد اثيوبيا وتحويلها الى قومية واحدة، فإن ذلك عدوانية ثقافية على اللغات الاخرى لا شك فيه سيظل في قلب التناقض في داخل المجتمع.

تضاف الى ذلك مسألة جوهرية تتعلق بالاصلاح الزراعي الاثيوبي. فالقضاء على الملكية الخاصة الفردية للارض الزراعية مسألة جوهرية وحيوية، وان كانت غير كافية لاحداث تغيير جذري في هيكل الاقتصاد. فالذي تغير هو علاقات الانتاج بينما هيكل الانتاج ظل هو نفسه، الهيكل التابع المتخلف الذي ينتج من اجل اشباع حاجات سوق الرأسمالي العالمي اولا وقبل كل شيء. اي انه لم يحدث تغيير فيه لينتج من اجل اشباع الحاجات الاساسية للشعب خاصة من المواد الغذائية، اي ان الفلاح الاثيوبي عليه ان ينتج البن للمستهلك الاميركي والأوروبي الى اخره ثم لا تكفي العملة الأجنبية التي يحصلها من هذه الصادرات للوفاء بحاجات الواردات من المواد الغذائية، فيتحول الى متسول، بينما كان الأمر لا يقتضي الا احداث التغير الحقيقي في الهيكل الزراعي، وهو الانتاج، من اجل توفير الغذاء اولاً.

## المستندات المرفقة

- **أثيوبيا : الحرب ضد ارتيريا أهم من مكافحة الجوع، مصطفى نور الدين** (PDF (info document PDF) - 917.1 كيلوبايت)

## أي رسالة أو تعليق؟